عاقل بالغ مختار حرا وان كان كافرا او محجورا عليه
بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغمى عليه وصبى
ومكره وذكر شرط الموصى له اذا كان معينا في قوله
لكل متملك اى لمن يتصور له الملك من صغير
وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية
بان ينفصل لاقل من ستة اشهر من وقت
الوصية وخرج بمعينا ما اذا كان الموصى له
جهة عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون الوصية
جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم او كافر
للتعبد ونفع الوصية في سبيل الله تعالى
وتصرف للغزاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله

وفي سبيل البر كالوصية للفقرا او لبنا مسجد
ونفع الوصية اى الايصا بقضا الديون
وتنفيذ الوصايا والنظر في امر الاطفال
الى من راى شخص اجتمعت فيه خمس خصال
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة
واكتفى بها المصنف عن العدالة فلا يصح ايضا
لاضداد من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي
عدل في دينه على اولاد كفار ويشترط ايضا في الوصي
الا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه كصبي
او برسم مثلا لا يصح الايصا اليه واذا اجتمعت
في امر الطفل الشروط المذكورة فهي اولى من غيرها

قوله عاقل لو قال مكلف لكان اولى واظهر واما
المكلف المفيد بسكره فهو كالمكلف في ساير
الابواب — فتامل اه برماوي

قوله لاقل من ستة اشهر اي وكان منها
ولم يزد على اربع سنين وكانت المراة خلية عن زوج
او سيد كان الظاهر وجوده عند هالندرة وطرح
الشبهة وفي تقديرها الزمانا سماة ظني بها اه برماوي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)